700 مليون دينار الإيرادات التشغيلية.. و3٪ انخفاضاً في صافي إيرادات التشغيل

441 مليون دينار أرباح البنوك التشغيلية في الربع الأول

المحلل المالي

تباينت النتائج المالية للبنوك الكويتية المدرجة في بورصة الكويت للربع الأول من 2019 من حيث صافي إيرادات التشغيل وربح التشغيل قبل احتساب مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة، حيث لاحظنا تباطؤا في نسب نمو صافي إيرادات التشغيل المجمعة للقطاع لتسجل 3٪ بالمقارنة مع الربع الاول من 2018.

وسجلت الإيرادات التشغيلية 700 مليون دينار بالمقارنة مع 680 مليون دينار للربع الاول من 2018، بينما كانت نسبة النمو لعام 2018 حوالي 6,6٪، وحققت بعض البنوك انخفاضا بسيطا في صافي إيرادات التشغيل باستثناء بنك برقان، بينما معظم البنوك الكويتية حققت نسب نمو إيجابية ومتوسطة (تحت الـ 10٪).

أيضا، شهد ربح التشغيل قبل مخصصات خسائر الائتمان للبنوك الكويتية تباطؤا في النمو خلال الربع الأول 2019 بالمقارنة مع الربع الأول 2018 ليسجل 1,8٪، وبلغت أرباح التشغيل قبل المخصصات 441 مليون دينار وبعد أن سجل 10٪ نسبة نمو سنوي خلال عام 2018.

«الوطني».. يتصدر البنوك

حافظ بنك الكويت الوطني على معدل نمو مقبول في صافي إيرادات التشغيل خلال الربع الاول من عام 2019 نسبته 5,7٪ ليسجل 225,6 مليون دينار بالمقارنة مع نمو نسبته 7,4٪ لعام 2018، بينما سجل ربح التشغيل قبل مخصصات خسائر الائتمان نسبة نمو 3,7٪ وبلغ 154,4 مليون دينار بتباطؤ عن 2018 حيث بلغت نسبة النمو 9٪ ومتصدرا البنوك الكويتية من حيث حجم الإيرادات التشغيلية وربح التشغيل.

«بيتك».. 7٪ نمو ربح التشغيل

أما بيت التمويل الكويتي (بيتك) فقد حقق صافي إيرادات التشغيل خلال الربع الاول من عام 2019 نسبة نمو 4,1٪ قريبة لنسبة 4,6٪ التي سجلها في 2018 وبلغ صافي إيرادات التشغيل 196,84 مليون دينار، بينما ارتفع ربح التشغيل قبل مخصصات خسائر الائتمان بنسبة 7٪ ليسجل 118,14 مليون دينار للربع الاول 2019.

«برقان».. 50,2 مليون دينار صافي إيرادات التشغيل

شهد بنك برقان تراجعا في صافي إيرادات التشغيل للربع الاول 2019 بنسبة 16,83٪ لتسجل 50,29 مليون دينار وأيضا انخفاض في ربح التشغيل قبل المخصصات بنسبة 10٪ ليسجل 29,25 مليون دينار. وانخفض صافي إيرادات التشغيل لبنك الخليج بنسبة 2٪ ليسجل 47,25 مليون دينار وتراجع ربح التشغيل قبل المخصصات بنسبة 21,4٪ ليسجل 25,66 مليون دينار.

«الأهلي» و«بوبيان».. الحفاظ على معدلات نمو جيدة

أما البنك الأهلي الكويتي وبنك بوبيان فقد حافظا على معدلات نمو جيدة في صافي إيرادات التشغيل، حيث ارتفعت للبنك الاهلي بنسبة 10,5٪ لتسجل 44 مليون دينار، وارتفعت لبنك بوبيان بنسبة 9٪ لتسجل 37,2 مليون دينار. وأيضا ارتفع ربح التشغيل قبل مخصصات خسائر الائتمان للبنك الاهلي بنسبة 11,7٪ ليسجل 27,3 مليون دينار، وارتفع لبنك بوبيان بنسبة 11,4٪ ليسجل 22,9 مليون دينار خلال الربع الاول من عام 2019.

■ «الوطني» يتصدر البنوك في حجم الإيرادات التشغيلية وربح التشغيل

«الأهلي» و«بوبيان».. الحفاظ على معدلات نمو جيدة في صافي إيرادات التشغيل

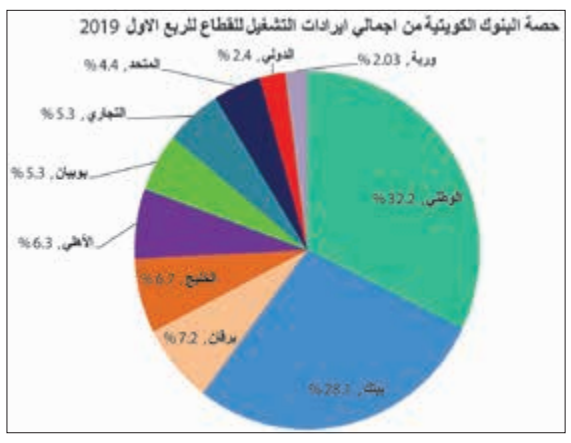

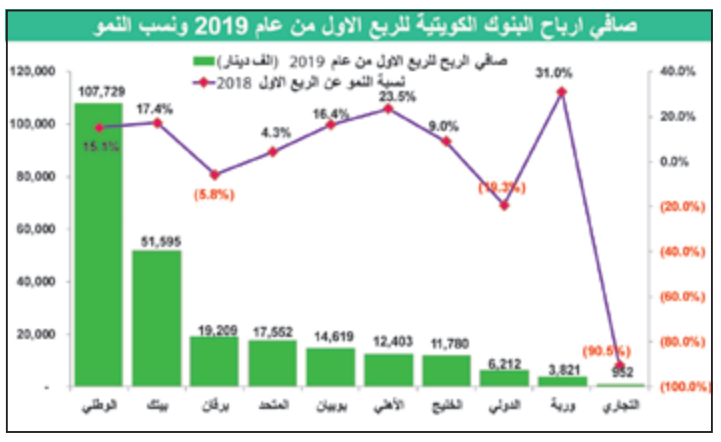

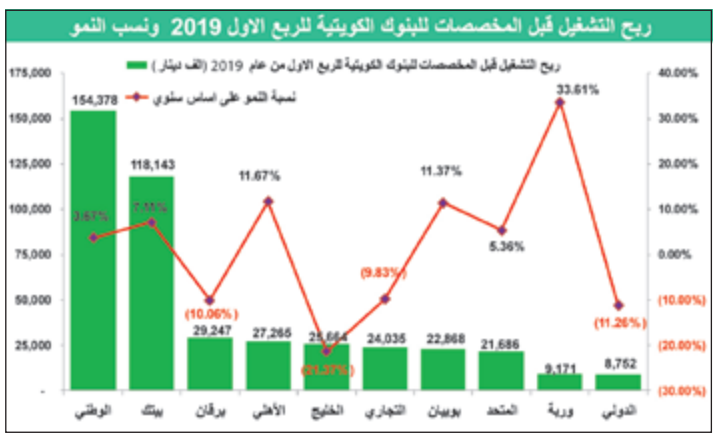

تجربتي

زاوية رمضانية تعدها «الأنباء» مع مسؤولي الشركات وأصحاب القرار بالاقتصاد الكويتي يتحدثون فيها عن تجاربهم الخاصة بعالم الاقتصاد، ويشاركون القراء العبر والدروس منها

أزمة 2008 علمتنا الكثير

إبراهيم أديب العوضي
الرئيس التنفيذي لشركة أعيان العقارية
عضو مجلس إدارة اتحاد العقاريين

لعل الأزمة المالية العالمية التي عانت منها اقتصاديات دول العالم بلا استثناء والكويت في العام 2008 وما تبعها من أعوام تعتبر بالنسبة لي من أكثر التجارب الاقتصادية التي تركت أثرا في حياتي، ولعلها كانت بالنسبة للكثيرين تجربة حية ومثالية تعلمنا من خلالها واستفدنا من أخطائنا وساعدتنا كثيرا في إدراك أهمية مفاهيم اقتصادية مهمة متعلقة بالمخاطر والتحوط والحوكمة، ولا شك أن هذه التجربة ساهمت في بذل المساعي لتحسين بيئة الاستثمار والأعمال في الكويت لتلافي المشاكل والصعوبات التي واجهت الشركات الكويتية في ذلك الوقت.

وعلى الصعيد المهني، كانت تلك التجربة ناجحة وبكل المقاييس، تعلمت منها أن التوسع غير المدروس في المشاريع، والاقتراض من أجل الدخول في المزيد من الاستثمارات دون الأخذ بعين الاعتبار عوامل المخاطرة، والمشاركة في مشاريع ليست ذات هيكل استثماري واضح، وعدم وجود ضوابط تعمل عليها الشركات متعلقة بالحوكمة، وتفريخ الشركات بدون سبب واضح ومحدد وغيرها، قد تحقق أهداف الشركة قصيرة المدى، ولكنها في النهاية ستنقلب على مساهمي الشركة والقائمين عليها وتعود عليهم بالسلب.

كانت التجربة مليئة بالدروس والعبر، وشاهدنا من خلالها قصص نجاح وفشل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل العاملين في القطاع الاقتصادي.

وعلى المستوى الشخصي.. خسرت كثيرا في البورصة ومنذ ذلك الحين، قطعت على نفسي عهدا بألا أستثمر مرة أخرى في اسواق المال بسبب خبرتي المتواضعة في هذا المجال.

سبقت التجربة ارتفاع واضح في جميع قطاعات الاستثمار في الكويت وفي دول العالم على وجه العموم..كنا نعمل في القطاع العقاري وكان الوضع، وحتى أكون أكثر وضوحا، أن من يشتري عقارا استثماريا أو تجاريا أو حتى سكنيا حينها كان سيجني ربحا طائلا بعدها بفترة، بل إننا كنا حينها نعتقد أن الكل في الكويت يستطيع ان يكون تاجرا ناجحا و«شاطرا» في العقار. لم يكن هناك أحد خاسرا قبل الأزمة. ولكن عند حدوثها انكشفت لدى الجميع حجم المخاطرة التي كانت الشركات تأخذها على عاتقها وأن تحذيرات البعض من احتمال انفجار الفقاعة التي صاحبت «انتفاخ» الاقتصاد غير المدروس كان الأجدى أن تكون محل اهتمام ودراسة لدى المعنيين بالشأن الاقتصادي.

هذه التجربة كانت ضمن ظروف زمنية معينة مرتبطة بالاقتصاد الأميركي وخصوصا فيما يتعلق بموضوع الرهن العقاري. ودون الدخول في تفاصيل هذا الموضوع، إلا أن الأزمة تمددت حتى طالت جميع ارجاء العالم.

نعيش في قرية صغيرة والاقتصادات الكبرى عادة ما تؤثر على باقي دول العالم. والتجربة علمتنا أن التحوط والحوكمة والشفافية والدخول في الاستثمارات الأقل خطورة هي طوق النجاح للشركات في حال حدوث الأزمات حتى وإن كان ذلك على حساب العوائد العالية التي يمكن أن تحققها الشركة في حال دخولها في مشاريع أكثر خطورة.

عادة ما تكون المخاطرة مرتبطة بالربح وهناك قاعدة مهمة في عالم الأعمال، فكلما زادت المخاطرة زاد هامش الربح او الخسارة المتوقعة لأي مشروع.

شخصيا، اعتقد أنه يجب أن يكون لكل كيان أو شركة أو مؤسسة تقسيم للمشاريع وهامش المخاطرة الممكن تحملها لكل مشروع على أن يتم ذلك بشكل متوازن تفاديا لوقوع أي خسائر ضخمة، لذا أرى انه يجب ان يتم اختيار المشروع الأمثل وعدم تكرار مشاريع مشابهة.

هناك قطاعات مهمة اعتقد أن لها مستقبلا واعدا وخصوصا في مجال الإنترنت والبرامج والتطبيقات الذكية وكل ما يتعلق بقطاع التكنولوجيا، كما يجب على المستثمر الشاب دراسة المشروع من كل جوانبه والتأكد من جميع العوامل المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالمشروع ومدى تأثيرها عليه من الناحية العملية والمادية.

إننا نعيش في زمن بات من الضروري أن يعتمد فيه الشخص على مشاريعه الخاصة ومحاولة تكوين مصادر مختلفة من الدخل حتى يستطيع أن يعتمد على نفسه.

إعداد: طارق عرابي

لمدة عام ولحين تسلّم طائرات الإيرباص الجديدة

«الكويتية» تستأجر 3 طائرات من «ألافكو»

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة أن شركة الخطوط الجوية الكويتية تسلمت أول طائرتين «تأجير» من أصل 3 طائرات مؤجرة تم الاتفاق على تأجيرها لحل مشكلة نقص الطائرات لدى الشركة لحين تسلم اولى الطائرات المشتراة من شركة ايرباص بحلول شهر يوليو المقبل.

وقالت المصادر ان الطائرات الـ 3 تم تأجيرها من شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات لمدة عام تبدأ من شهر مايو الجاري، وتوقعت المصادر ان يتم تسلم الطائرة الثالثة خلال يومين.

وذكرت ان «الكويتية» أوقفت 3 طائرات قديمة عن الطيران اعتبارا من شهر أبريل الماضي تمهيدا لبيعها، وهو ما دفع الشركة الى إلغاء أو تأجيل بعض الرحلات لحين دخول الطائرات المؤجرة الخدمة فعليا.

بلغت 12,3 مليون دينار خلال أبريل الماضي

30٪ ارتفاع صادرات الكويت غير النفطية

قالت وزارة التجارة والصناعة أمس إن الصادرات الكويتية غير النفطية ارتفعت بنسبة 30٪ خلال أبريل الماضي مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وأوضحت الوزارة في بيان صحافي أن إجمالي الصادرات للدول العربية والأجنبية بلغ نحو 12,3 مليون دينار في أبريل الماضي مقابل 8,8 ملايين دينار في الشهر نفسه من العام الماضي.

وأضافت أن إجمالي الصادرات الكويتية إلى الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي) بلغ 5,1 ملايين دينار مقابل 5,3 ملايين دينار إلى الدول الأجنبية.

وذكرت أن الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بلغت 1,9 مليون دينار.

وبينت أن العراق تصدر قائمة الدول العربية الأكثر استيرادا لصادرات الكويت تلاه الأردن ثم لبنان فالجزائر ثم اليمن فمصر ثم المغرب، مضيفة أن السعودية حلت في الترتيب الأول خليجيا تلتها قطر فالإمارات ثم عمان وأخيرا البحرين.

أما بالنسبة إلى الصادرات الكويتية لدول العالم الأخرى فأفادت بأن ايطاليا جاءت في المقدمة ثم بلجيكا تلتها فرنسا ثم البرتغال فتركيا ثم بلغاريا فإسبانيا.

وفقاً لدراسة «Visa ـ اتحاد مصارف الكويت» حول أمان المدفوعات

92٪ من المستهلكين في الكويت يثقون في المدفوعات الرقمية

أطلقت شركة Visa العالمية الرائدة في مجال تكنولوجيا المدفوعات، واتحاد مصارف الكويت، أمس حملة «ابقى آمنا» التثقيفية الموجهة للمستهلكين والرامية إلى تعزيز ثقافة المدفوعات الرقمية الآمنة (سواء عبر البطاقات أو الهواتف المتحركة) بين المستهلكين في الكويت.

واستطلعت Visa واتحاد مصارف الكويت آراء المستهلكين في الكويت بخصوص أمان المدفوعات الرقمية في المتاجر وعبر الإنترنت.

ووفقا لنتائج الاستطلاع، يشعر المستهلكون في الكويت بمزيد من الراحة لدى سدادهم المدفوعات عبر البطاقات واستخدامها في معاملاتهم المالية (في المتاجر وعبر الإنترنت)، إذ أفاد 92٪ من الذين شاركوا في الاستطلاع بأنهم يجدون البطاقات أكثر أمانا من الدفع نقدا. ومن بين المستهلكين الذين قاموا بالتسوق عبر الإنترنت أو المنصات التجارية الإلكترونية، ظهر أن نسبة (73٪) من المستهلكين يفضلون السداد بالبطاقات على إثر عوامل مثل مستوى الأمان (77٪)، وإدارة الميزانية (66٪)، والتوافر (60٪).

وأكد 84٪ من الذين شاركوا في الاستطلاع أيضا بأنهم بدأوا باستخدام البطاقات للسداد عبر الإنترنت بوتيرة أكبر خلال العامين الماضيين.

وبالنسبة للمعاملات في المتاجر، كشف الاستطلاع أن أبرز 3 محفزات للمدفوعات الرقمية هي الأمان بنسبة (81٪)، وإدارة الميزانية (72٪) والسهولة (68٪). كما أظهر الاستطلاع أن 65٪ من المشاركين يثقون في المحافظ الرقمية (المعاملات اللا تلامسية عبر الهواتف المتحركة)، و60٪ يثقون في البطاقات اللا تلامسية.

وبهذه المناسبة، قال الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت د.حمد الحساوي: «يسعدنا مد يد الدعم إلى شركة Visa مجددا هذا العام في إطار حملة (ابقى آمنا). وكما كشف الاستطلاع، يعتبر المستهلكون في الكويت مدفوعات البطاقات أكثر أمانا وسهولة مقارنة بالدفع النقدي، الأمر الذي يظهر مستويات الاستخدام المرتفعة والتبني الواسع للمدفوعات الرقمية في البلاد. ومع ذلك، وبغرض دعم منظومة المدفوعات الرقمية وتعزيز ثقة المستهلكين في المعاملات الرقمية، يجب أن نواصل تثقيف السكان للانخراط في معاملات دفع رقمية آمنة. وتمثل المبادرات الرامية لتثقيف المستهلكين مثل هذه المبادرة ضرورة ملحة لتعزيز جهود التحول الرقمي في الكويت».

ومن جانبه، قال مدير إدارة المخاطر في Visa الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نيل فيرناندیز: «في الوقت الذي يتزايد فيه دخول الشركات والمستهلكين إلى العالم الرقمي ويتصاعد تأثير التقنيات الجديدة على الجميع في كل مكان، لا بد للأمان أن يبقى في المقام الأول. وإذا كانت التجارة الرقمية هي سبيل التطور، لا بد لجميع المستهلكين أن يثقوا باستخدامها. وبغية غرس هذه الثقة، نواصل تثقيف المستهلكين وتوعيتهم بالمدفوعات الرقمية ونعزز درايتهم بمستويات الأمان المحسنة التي تحمي بيانات بطاقاتهم. ويسعدنا أن نرى جهودنا تؤتي ثمارها كما هو واضح في النتائج الإيجابية للاستطلاع والتي تشير إلى تحسن ثقة المستهلكين في المعاملات الرقمية باستخدام محافظ الهواتف المتحركة والبطاقات اللا تلامسية».